

أحمد بن محمد
31.04.1993
القاهرة



مكتبة السنة

١

التَّقْرِيبُ
فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ
وَمُصْطَلَحِهِ

تأليف

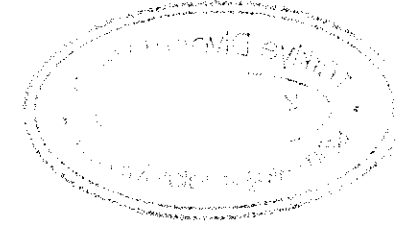
الدكتور / محمود كامل النور

مدرس الدراسات الإسلامية - بكلية الآداب
جامعة عين شمس

الطبعة الرابعة
١٩٨٥

Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Araştırmaları Merkezi Kütüphanesi	
Demirbaş No:	46646
Tasnif No:	297.3 AHM.T

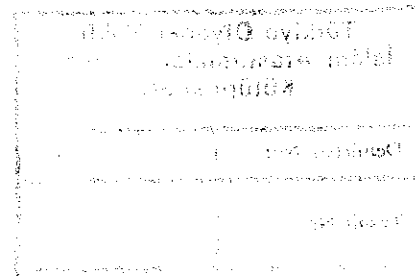
الناشر
مكتبة الحرية الحديثة
جامعة عين شمس



بسم الله الرحمن الرحيم

«قُلْ يَٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ»

(الأعراف / ١٥٨)



١ - تعريف بالسنّة النبويّة ومكانتها في التشريع الإسلامي

إن ألفاظ الحديث والسنّة والخبر والأثر مترادفة في اصطلاح علماء الحديث النبوي الشريف . على أنه قد يخصص فريق من العلماء لفظي الخبر والأثر بما انتهى إلينا من طريق الصحابة والتابعين خاصة بهم ، أو واصفاً لفعل ، أو إقراراً منه صلى الله عليه وسلم . والمراد بهذه الألفاظ ما وصل إلينا من النصوص التي تتضمن أقوال النبي عليه السلام ، وأفعاله ، وإقراراته ، فليست هذه النصوص إلا ما تحدث به الرواة عنه صلى الله عليه وسلم قولاً . وفعلًا وإقرارًا مما يُستثنى به في حياته عليه السلام ومن بعده ، وأسَمَوْهُ « الحديث النبوي » .

والم تأمل لهذه التسميات الأربع يجد أن لفظ السنّة أشملها وأدّلّها على ما سُمّي به الله كل ما يتعلق بذات نبيّنا صلى الله عليه وسلم من الأفعال قولاً وعملاً وإقراراً . قال تعالى خطاباً للمؤمنين : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا » (١) .

وهذا المعنى نفسه ما نجد في قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » (٢) ، أخذاً بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الذي أنزلت فيه الآية .

والسنّة بعد ذلك في أصلها اللغوي الطريق المسلوكة ، أو السيرة ، أو المنهاج

(١) الأحزاب / ٢١ .

(٢) الحشر / ٧ .

وقد اختصها القرآن الكريم بالمعنى فنهى عن سنن الجاحدين ومنهاجهم ، ودعى إلى سنّة أولى العزم من الرسل مؤكّداً على أن خاتم الرسل محمداً صلى الله عليه وسلم جامع بينها وبين ما سبقها من الرسالات بأنها سنة الله ومنهاج الذي ارتضاه للمهتدين من عباده ؛ فقال تعالى مخاطباً سيدنا محمداً عليه الصلاة والسلام : « مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا . الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا » (٣) .

ومن هنا يمكن أن نرى بوضوح حقيقة أن علم الحديث النبوي الشريف ، ومصطلحه الذي تقسم فيه أحاديث السنّة إلى : صحيح ، وحسن ، وضعيف ، وما سُمّيت به أنواع كل قسم منها : إنما هو علم صناعي أحدثه علماء مصطلح الحديث بعد تدوين السنّة . ومن ثم قالوا : إنّ ما يدرسه الدارس من أقواله صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله ، وإقراراته هو أحاديث السنّة النبوية المشرفة . أما ما ينتظم هذه الدراسة من التسميات والتصنيفات والضوابط الفارقة بين كل قسم من أقسامها وكل نوع من أنواعها وماعداه فهو ما يعرف بعلم « مصطلح الحديث النبوي » .

وبعد فليست السنّة إلا بياناً لما أرسل إليهم به النبي أو الرسول من الوحي المقدّس قال تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ » (٤) . وهذا ما يبدو لنا بوضوح كامل في قوله تعالى للنبي عليه السلام « إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا » (٥) . فالحق هو القرآن وما فيه من شرائع وأحكام ، وبيانه صلى الله عليه وسلم لما فيه تصديقا وتطبيقا هو البشارة والإنذار . ويطرّد ذلك بالنسبة لسائر الرسل وسائر الأمم ، قال تعالى : « وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَنَذِيرِينَ » (٦) . وطبقا لما سبق ، استقر في أوساط العلماء المسلمين أن السنّة بيان للقرآن وتفصيل لما في نصوصه من إجمال وإيجاز ، وعبر الفقهاء والمشرّعون عن ذلك بقولهم : « إنّ السنّة قاضية على الكتاب » : يعنون أنها مبيّنة

(٣) الأحزاب / ٣٩ .

(٤) إبراهيم / ٤ .

(٥) البقرة / ١١٩ .

(٦) الأنعام / ٤٨ .

له وموضحة لما فيه من أحكام العقيدة والعبادات ، والمعاملات ، والأخلاق .

وخلاصة القول هنا : أن السنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول التشريع في الإسلام . فالصلاة مثلا إنما عرفت مواقيتها ، وكيفية أدائها ، وأعداد ركعات كل منها ، وفروضها ونوافلها من السنة النبوية الشريفة . أما في القرآن ، فلم يرد سوى الأمر المشدد بالحث عليها في مثل قوله تعالى : « **إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّقْشُورًا** » (٧) ، وقوله تعالى : « **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ** » (٨) . وقوله سبحانه للنبي صلى الله عليه وسلم : « **قُلْ لِعِبَادِي يُقِيمُوا الصَّلَاةَ** » (٩) ، « **وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ** » ، وما إلى ذلك . وكذلك الحال في باب الزكاة ، والحج ، والصيام ، والنكاح ، والطلاق ، والذِّيات والجروح ، وغيرها من مسائل الفقه الإسلامي والتشريع إنما فصلت الستة مجملها وأظهرت ما وراء الآيات من الحكمة الجامعة ، والرحمة البالغة بالمنزل عليهم القرآن ، والمرسل إليهم محمد صلى الله عليه وسلم .

وتأكيدا على أهمية الستة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي فقد أمر الشارع تعالى بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وجعلها صِنْوَا لطاعته - جل وعلا - قال تعالى : « **مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** » (١١) . كذلك فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين بضرورة رواية الحديث وإسماعه لمن لم يبلغه في كثير من نصوص أحاديث الستة ؛ مما جعل روايتها وإسماعها واجبا شرعيا على كل مَنْ بَلَغَهُ شَيْءٌ مِنْ صَحِيحِهَا .

ومن أمثلة هذه الأحاديث ما رواه البخاري عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن

(٧) النساء / ١٠٣ .

(٨) البقرة / ٢٣٨ .

(٩) إبراهيم / ٣١ .

(١٠) هود / ١١٤ .

(١١) النساء / ٨٠ .

أبيه يومَ النَّحْرِ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا . لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ** » .

وروى أنس بن مالك قال : قال عليه الصلاة والسلام : « **حَدَّثُوا عَنِّي كَمَا سَمِعْتُمْ وَلَا حَرَجَ ، أَلَا مَنْ افْتَرَى عَلَيَّ كَذِبًا مَتَعَمِدًا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** » .

وروى زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم قال : « **نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْنا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يَبْلُغَهُ عَنَّا كَمَا سَمِعَهُ ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ غَيْرُ فقيهٍ ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ : « وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » . وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَ : « فَرُبَّ مَبْلُغٍ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ » .**

وفي آخر وصاياہ النبوية المشرفة لوفد عبد القيس ختم ما أمرهم به ، ونهاهم عنه بقوله : « **احْفَظُوهُ عَنِّي ، وَأَخْبِرُوا بِهِ مَنْ وَرَاءَكُمْ** » .

وكان عمر بن الخطاب يقول : « **سَيَأْتِي قَوْمٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِشُبُهَاتِ الْقُرْآنِ ، فَخَذُوهُمْ بِالسُّنَنِ ، فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ** » .

ومما كان الشَّعْبِيُّ وعبد الرحمن بن مهدي ينشدانه إذا زجروا مَنْ تَرَكَ السُّنَّةَ واعتمد على الرأي في تفسيره وفتواه :

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَخْبَارُ نَعِيمِ الْمُطِيبَةِ لِلْفَتَى الْآثَارُ
لَا تَرْغَبَنَّ عَنِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارٌ

ويجمع هذا كله ما يروى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع أصول الدين والتشريع في هذين الأصلين ، قال أبو سعيد : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ : كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي فَلَا تُفْسِدُوهُ ، وَإِنَّهُ لَا تَغْمِي أَبْصَارُكُمْ ، وَلَنْ تَزِلَّ أَقْدَامُكُمْ ، وَلَنْ تَقْصُرَ أَيْدِيكُمْ ، مَا أَخَذْتُمْ بِهِمَا** » .

أما ما يرويه الرواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما رواه عن رب العزة جل وعلا فهو ما يعرف بإسم «الأحاديث القدسية». وتصدّر الأحاديث القدسية في كتب السنة بما يفيد نسبتها إلى الله تعالى، فَرَقًا بينها وبين أحاديث السنة المنسوبة إليه عليه الصلاة والسلام.

ومن أمثلة الأحاديث القدسية ما رواه أبو ذرّ الغفاري عن النبي صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن الله عز وجل - أنه قال: «يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرّما فلا تظالموا. يا عبادي كلّكم ضالّ إلاّ من هدّيته فاستهدوني أهدكم. يا عبادي كلّكم جائع إلاّ من أطعمته فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي كلّكم عار إلاّ من كسّوته فاستكسوني أكسبكم. يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعا فاستغفروني أغفر لكم» - الحديث.

ويذهب فريق من علماء الحديث والمصطلح إلى أن الحديث القدسي مروي بلفظه ومعناه كرواية القرآن. ذلك أن الرواة كانوا يصدّرون هذه الأحاديث بمثل قولهم: «قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقولهم: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربّه» وما يناظرهما. وقد ذكر البخاري في صحيحه نماذج لهذا في كتاب العلم قال: «قال أبو العالية عن ابن عباس: عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربّه. وقال أنس: عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربّه عز وجل. وقال أبو هريرة: عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربكم عز وجل» (١٢).

غير أن جمهور المحدّثين يرون أن ألفاظ الأحاديث القدسية إنما هي ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم. أما معانيها فن عند الله إلهاما ووحيا للنبي صلى الله عليه وسلم؛ وذلك ما تستدعيه التفرقة بين القرآن الكريم والأحاديث القدسية.

وقد عبّر عن هذا أبو البقاء في كتابه المعروف بإسم «الكليات» قال: «إن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جليّ. وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول، ومعناه من عند الله بالإلهام، أو المنام». وهذا الرأي هو ما استقر عليه العمل عند علماء الحديث ومصطلحه.

٢- التّحمّل والأداء

المراد بتحمّل السنة النبوية الشريفة هو بيان الطرق والكيفيات التي ينقل بها الرواة أحاديث السنة النبوية ونصوصها من مصادرها الأولى، وهي: النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابّة، والتابعون، وتابعو التابعين.

أما الأداء فرواية ما تحمّله الرواة من هذه النصوص وإشاعته بين المسلمين بإحدى طرق التّحمّل التي سنعرض لها بالحديث. وبعبارة أخرى فإن الأداء هو تحميل الحامل الأوّل ما تحمّله من أحاديث السنة النبوية لغيره من الرواة الذين ارتضى روايتهم جماعة علماء المسلمين المعاصرين لهم.

وبعبارة أوضح يمكننا أن نقول إن التّحمّل هو «التّعلّم»، والأداء هو «التّعليم» لأحاديث السنة النبوية الشريفة.

أما الوسائل والكيفيات التي يتم بها تحميل الحديث وأداؤه فهي ثلاثة أنواع:

١- وسائل سمعية: يعتمد فيها على التلقّظ والسماع.

٢- وسائل بصرية: يعتمد فيها على القراءة من مدوّنات كتب السنة ونسخها وكتابتها.

٣- وسائل سمعية بصرية: يعتمد فيها على السماع والقراءة، أو السماع والكتابة معاً.

وقبل أن نتعرض لبيان طرق التّحمّل أرى أن أضع بين يدي القارئ الكريم خلاصة مبسّطة لما استقر عليه رأي جمهور علماء الحديث والمصطلح في تحديد أول سنّ تصح معها رواية أحاديث السنة وأهليّة الراوي لتحمّلها وأدائها.